الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢٥
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٣/٣٠
تاريخ نشر البحث : ٢٠٢٦/٦/٣٠

العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة

The Relationship between Public Policy and Sustainable Development

الباحثة: زهراء حسن عبد الحسين
أ.م. د. حازم علي حمزة

Researcher Zahraa Hassan Abdul-Hussein
Assist. Prof. Dr. Hazem Ali Hamza

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

zahraa.abd2201@copolicy.uobaghdad.edu.iq
hazim.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة

الباحثة: زهراء حسن عبد الحسين أ.م. د. حازم على حمزة

الملخص

يتناول هذا البحث العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة، موضحًا أن السياسة العامة تمثل الأداة الرئيسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر مبادئ الحكم الرشيد والحوكمة والتخطيط الاستراتيجي، يركز المبحث على المبادئ التي تحكم هذه العلاقة مثل الشفافية والمشاركة والعدالة الاجتماعية، ويستعرض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعكس دور السياسات العامة في دفع عجلة التنمية، كما يؤكد على أهمية السياسات العامة الرشيدة في تعزيز تكامل السياسات وضمان مصالح الأجيال القادمة. ويخلص البحث إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال سياسات عامة متماسكة قائمة على الحكم الرشيد والتوازن بين الحاضر والمستقبل.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، التنمية المستدامة، الحكم الرشيد، الحوكمة، العدالة الاجتماعية، التخطيط الاستراتيجي

Abstract

This research examines the relationship between public policy and sustainable development, emphasizing that public policy is the main instrument for achieving sustainable development goals through principles of good governance, effective policymaking, and strategic planning. The study highlights key principles such as transparency, participation, and social justice, and explores the economic, social, and environmental dimensions that reflect the role of public policy in driving development. It also stresses the importance of sound public policies in promoting policy integration and safeguarding the interests of future generations. The research concludes that sustainable development can only be achieved through coherent public policies based on good governance and a balance between present needs and future aspirations.

Keywords: Public policy, Sustainable development, Good governance, Governance, Social justice, Strategic planning.

المقدمة

تحظى العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة باهتمام واسع من قبل صانعي السياسات والمفكرين والمؤسسات المتخصصة نتيجة للترابط الوثيق بينهما، إذ تعد السياسة العامة هي المسار الذي تبنى عليه جهود التنمية المستدامة، وإذا كانت التنمية المستدامة الوسيلة الأساسية لتحسين نوعية حياة الشعوب فإن السياسة العامة هي الأداة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف، ما يتطلب صياغة سياسات عامة

ناجحة توضع من قبل قيادة واعية قائمة على الاستخدام الرشيد لموارد الدولة وتعزيز قدراتها التنموية، وتلعب السياسة العامة دورا محوريا في تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان التوزيع العادل للثروات بين الأفراد، وإدارة التوازن البيئي، وحماية مصالح الأجيال اللاحقة، وتعد السياسة العامة مؤثرة في مؤشرات التنمية المستدامة وتمثل انعكاسا للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الدولة، وترجمة للأيديولوجية التي يتبناها النظام السياسي القائم، وعلى هذا الاساس تمثل التنمية المستدامة هدفا جوهريا تسعى الحكومات الى تحقيقه، من خلال وضع خطط وآليات وبرامج تترجم لاحقا الى قرارات تدعم عملية التنمية الشاملة، وتبرز أهمية السياسة العامة الرشيدة لما لها من تأثير كبير على دفع وتيرة العمل التنموي، لا سيما اذا كانت مرتبطة بمعايير الديمقراطية والحكم الرشيد .

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة، من خلال بيان المبادئ التي تحكم هذه العلاقة، واستعراض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوضيح دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة، بما يضمن التوازن بين الحاضر والمستقبل.

أهمية البحث: يساهم في إثراء الأدبيات العلمية حول موضوع التنمية المستدامة وربطها بالسياسات العامة ويوضح كيف يمكن للحكم الرشيد والحوكمة أن يشكلا أدوات فعالة لتحقيق التنمية الشاملة، فضلا عن تقديم إطارًا يساعد صانعي القرار في صياغة سياسات عامة متماسكة تدعم العدالة الاجتماعية والتوازن البيئي، ويبرز أهمية تكامل السياسات وتجاوز العزلة المؤسسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بين السياسات العامة المطبقة في العديد من الدول وأهداف التنمية المستدامة، حيث تعاني هذه السياسات من ضعف في التكامل، وقصور في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، مما يؤدي إلى تحديات في تحقيق العدالة الاجتماعية، التوازن البيئي، وضمان مصالح الأجيال القادمة.

فرضية البحث: يفترض البحث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود سياسات عامة رشيدة قائمة على الحكم الرشيد والحوكمة والتخطيط الاستراتيجي، وأن غياب هذه العناصر يؤدي إلى ضعف في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة، كما اعتمد على المنهج المقارن لمقارنة التجارب المختلفة في تطبيق السياسات

العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الى جانب استخدامه المنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج من الأدبيات والنماذج التطبيقية.

هيكيلة البحث: تركز الدراسة في هذا البحث على ثلاثة مطالب رئيسية مترابطة، حيث يبدأ المطلب الأول ببيان المبادئ التي تقوم عليها العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة، ثم يتناول المطلب الثاني أبعاد هذه العلاقة من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لينتقل أخيرًا إلى المطلب الثالث الذي يوضح دور السياسة العامة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة. بهذه الصورة تتكامل المطالب الثلاثة لتشكل إطارًا منهجيًا متماسكًا يعكس عمق العلاقة بين السياسة العامة وأهداف التنمية المستدامة.

المطلب الاول: المبادئ التي تقوم عليها العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة

تحكم العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تضمن الترابط والتكامل القائم بينهما، وتحدد الكيفية التي تحقق من خلالها السياسات العامة أهداف التنمية المستدامة وتعزز هذه العلاقة وتضمن سير العملية التنموية بفعالية تامة، وهذه المبادئ كالاتي :

اولاً : الحكم الرشيد :

يعد الحكم الرشيد من المبادئ المهمة التي تعزز العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة لأنه يهيئ الارضية المناسبة لاتخاذ سياسات عامة متوافقة مع عملية اتخاذ القرارات ووضع القواعد والإجراءات الحكومية، ومراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا للعملية التنموية، والجدير بالذكر ان الحكم الرشيد هو من المفاهيم التي شاع استعمالها في الأدبيات السياسية لا سيما في كتابات السياسة العامة الحديثة، ويتكون من عناصر مترابطة تسير وفق النهج تنموي ومسار اقتصادي قائم على إدارة متكافئة للموارد[١] .

وقد عرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه "مجموعة من القواعد والمؤسسات السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة وعلى كافة المستويات، من خلال آليات ومؤسسات تتيح للأفراد او الجماعات تحقيق مصالحهم وممارسه حقوقهم وفق القانون"[٢] .

ويقوم الحكم الرشيد على جملة من المعايير أهمها المساواة، المشاركة، حكم القانون، الشفافية، الاستجابة المساواة خاصة في تكافؤ الفرص، الشفافية، المحاسبة، التوافق، الرؤية الاستراتيجية[٣] .

يعتبر الحكم الرشيد بمثابة انطلاقة للسياسة العامة، لأنه يعبر عن نظام الحكم السائد وأسلوبه في صناعة السياسات، اذ يستند إلى مجموعة من القواعد الأساسية، مثل سيادة القانون، والتعددية السياسية، وحرية التعبير، والتسامح، فضلا عن ان الحكم الرشيد يمثل آلية أساسية لتحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي، وترسيخ المبادئ الديمقراطية، كالمشاركة، والشفافية، وتعزيز دور الأفراد في صنع القرار، وتطبيق القانون، ومكافحة الفساد، وبذلك فإن الحكم الرشيد يُمثل الإطار العام الذي تنطلق منه السياسة العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[٤]، ويتجلى دوره في تنسيق وتكامل السياسات بين مختلف السلطات الحاكمة، سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، إضافة إلى اعتماده على مبدأ توزيع الصلاحيات، وتحسين التفاعل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك يتبنى خطط طويلة الأمد تسهم في خلق الارادة السياسية للمجتمع وتعزيز الاقتصاد، وبالتالي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة[٥] .

ثانيا: تحدي الحوكمة الهائلة :

يقوم هذا المبدأ على بيان الكيفية التي يتم من خلالها تحويل الالتزامات والمبادئ التي ترسم عبر السياسات العامة الى أدوات تنفيذية لتحقيق التنمية المستدامة، اذ يشكل التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة تحديا معقدا يواجه الحوكمة، لان أهداف التنمية المستدامة تتسم بالتكامل والترابط والأمتداد عبر الاجيال المختلفة، وبالتالي يتطلب من الحكومات إعادة النظر والتفكير في هيكليتها وسياساتها العامة .

وفي هذا السياق تواجه الحكومات عند التطبيق عقبات كبيرة متمثلة في النهج التقليدي المتبع في صنع السياسات العامة وعدم ادراج أهداف التنمية المستدامة ضمن آليات الحوكمة وكذلك وعدم افساح المجال امام السياسات المحلية للمشاركة في الاستدامة العالمية، والامتناع عن تقييد تأثير العوامل الخارجية والاقتصادية والاجتماعية القادمة من خارج الدولة، بما يؤثر سلبا على صالح الاجيال المقبلة[٦] .

وتعد الحوكمة من أهم الأساليب التنظيمية والإدارية التي تمكن الحكومات على تحقيق أهدافها وأعمالها التنموية عن طريق شراكة المستفيدين من الخدمات العامة في أدارة شؤون الدولة، كونها تدعو الى الشفافية والمصداقية وبالتالي تظهر ثقة المواطن في الخدمات الحكومية المقدمة له[٧]، فضلا عن انها من الركائز الأساسية لعملية التنمية المستدامة، كونها البنية الأساسية التي تعزز تحقيق الاهداف الكبرى للتنمية، وقد كرست الحكومات وواضعي السياسات والهيئات المنظمة جهودا في تطوير التشريعات والسياسات العامة المتعلق بالحوكمة ،وتتطلب ايضا وجود مؤسسات فعاله وشفافة خاضعه للمسائلة وحكم القانون، فضلا عن

مكافحه الفساد في جميع المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية والأخلاقية بالشكل الذي يعزز من الديمقراطية ويؤدي الى تحسين مستويات المعيشه، وتقليل من المستوى البطالة والفقر ودعم المساواة والعدالة الاجتماعية وبالتالي يساهم في تعزي السياسات التنموية[٨] .

ثالثا: تخطي نهج العزلة المؤسسية :

تتطلب السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أطار تنظيمي يتخطى الهيكلية المؤسسية التي تتبعها اغلب الحكومات، وبما ان هذا المنهج هو جزء من الحوكمة لذا فانه يعمل على ارساء التناغم والتماسك للسياسات التنموية، ويعد وسيله للتغلب على المؤسسة المنعزلة والعمل المقسم الحالي، وبالرغم من عدم وجود منهج يناسب للتطبيق في جميع الحالات لضمان سير عملية التنمية المستدامة على نحو متماسك لكن التجارب العملية تؤكد على ان القدرة في صناعة وتنفيذ السياسات بشكل متكامل ومنتظم على جميع المجالات تتطلب عمليات وانظمة وهياكل حكومية قادرة على إدارة وتنسيق السياسات في جميع المستويات كافة[٩]، لذا فان تنفيذ السياسات التنموية لبلد ما يكون وفقا لظروفه السياسية والثقافية والأيكولوجية السائدة، وان اتباع صيغة أو نهج موحد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو غير ممكن[١٠] .

رابعا : الاسراع في تحقيق اهداف التنمية المستدامة(المبادئ التمكينية) :

ويقوم هذا المبدأ على ثلاث ركائز اساسية وهي كالاتي :-

١ - **الرؤية والقيادة :** وتتمثل في ثلاث أسس رئيسية، هي :

أ- **تبني رؤية استراتيجية طويلة الامد وتنفيذها :** تعتبر الرؤية طويله الاجل ومجال التخطيط هي من الامور الضرورية اللازمة لدعم المتطلبات الحالية والمستقبلية للمجتمع، كما انها تمثل شرطا اساسيا لتجاوز العقبات التي تواجه تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق فقد قامت العديد من الحكومات حول العالم على تبني رؤى طويله الاجل في عمليه اعداد السياسات العامة والاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ هذه الاهداف وتوجيه الاستثمارات بطريقة التي تتوافق فيها احتياجات الحاضر مع المستقبل[١١] .

ب- **بناء التزام وقيادة سياسية قوية :** يمثل الالتزام السياسي والقيادة القوية من الشروط الأساسية لبناء سياسة عامة متماسكة، إذ يؤدي الالتزام السياسي الى دعم الاستراتيجيات والخطط والمشروعات لتحقيق الأهداف التنموية، أما بالنسبة للقيادة السياسية، فتؤدي دورا مهما في رسم السياسات العامة والاستراتيجيات

في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية، بما يتوافق مع فلسفة نظام الحكم القائم، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي، الذي يمثل الارضية المناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[١٢] .

ج- **تحسين إدماج مستويات السياسات** : التزمت معظم الدول بتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الثلاثة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بشكل متوازن ومتكامل، ويعتبر إدماج السياسات أمرا ضروريا لتحقيق التوازن بين هذه الأولويات التي قد تتباين في كثير من الأحيان، وللحد من التنازلات في جميع مراحل صناعة السياسات العامة، وتكمن أهمية هذا النهج في أمرين أساسيين: **الأول**، تجنب تحقيق التقدم في أحد الأهداف على حساب هدف آخر، فمثلا قد يتنافس إنتاج الغذاء (الهدف الثاني) مع إنتاج الطاقة (الهدف السابع) على مصادر المياه (الهدف السادس) أو الأراضي (الهدف الخامس عشر)، أما الجانب **الثاني**، فيتمثل في ضمان اتساق السياسات المحلية مع الأهداف المقبولة دوليا[١٣] .

٢ - **العمل المنسق** : يعد العمل المنسق من خلال تحديد الجهات المسؤولة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمرا أساسيا، ويمكن تحقيق ذلك عبر ثلاث خطوات .

أ - **الخطوة الأولى** : تتم في تنسيق البرامج والسياسات الحكومية، عن طريق إيجاد نظم سياسية أكثر ملاءمة، والعمل على إصلاح الهياكل القائمة، واستخدام الموارد بطريقة تتوافق مع المتطلبات البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، وأن الحكومات تعمل على إتباع الاساليب التي تتناسب مع ظروفها القائمة بما يضمن رسم سياسة عامة تنموية منسجمة[١٤]، ومراعاة التنسيق عند تطبيق المبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجيات واجراءات العمل الحكومي لصنع القرار وإعادة الموازنة السنوية[١٥] .

ب - **الخطوة الثانية** : هي التعاون الجهات الحكومية مستويات المناطق المحلية، من خلال تأكيد اجنده ٢٠٣٠ على اهميه التعاون الجهات الحكومية والمؤسسات العامة مع الجهات الإقليمية من جهة والجهات المحلية من جهة اخرى لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، ولتمكين الحكومات على تقديم خدمات اوسع وأشمل، والمساعدة في إحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لتحقيق هذه الاهداف، وفي ضمن هذا الاطار فقد عملت الحكومة المكسيكية على دمج اهداف التنمية المستدامة ضمن سياساتها واستراتيجيتها، كذلك في الهند فأن للولايات والاقاليم الاتحادية الدور المهم في صياغة وتنفيذ السياسات التنموية ومراقبتها بشكل الذي يدفع البلاد نحو طريق تنموي متكامل .

ج - **الخطوة الثالثة** : أكدت أجندة ٢٠٣٠ على أهمية التعاون بين الحكومات ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتتمثل اهم العقبات التي تعيق تماسك السياسات العامة

في اختلاف التصورات حول التحديات والأولويات التي يجب التعامل معها لتحقيق هذه الأهداف، ولتجاوز هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى آليات للحوار والمشاركة، تمكن الحكومات وأصحاب المصلحة من الدخول في شراكات تعاونية في تحديد القضايا المشتركة، وصياغة الأولويات، والمساعدة في صياغة القوانين واللوائح، ومواءمة السياسات والإجراءات بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، كما أن المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة يضمن وصولهم إلى عملية صنع القرار بشكل عادل ومنصف، ويُسهم في الحد من استحواذ مجموعات المصالح الضيقة على السياسات العامة[١٦] .

٢ – **إحداث الاثر:** وتعني تقييم التقدم الناتج عن تطبيق اهداف التنمية المستدامة عن طريق ما يأتي :

أ – **تحليل وتقييم اثر السياسات والتمويل** : ويتم عن طريق تأكيد الدول الاعضاء من خلال تبنيها لأجنده ٢٠٣٠، على إنها تمضي في طريق تكريس جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة، لذلك استعانت بأدوات تقييم اثر السياسات العامة، فضلا عن اجراءات التقييم والتحليل الاثار الناتجة عن هذه السياسات وتحسين العمليات والمبادئ التوجيهية من اجل توافق السياسات مع أهداف التنمية المستدامة والعمل بشكل منهجي لتحقيق الترابط بينهما، لضمان تنفيذ اجراءات اهداف التنمية المستدامة على المستوين المحلي والاقليمي[١٧] .

ب – **تحسين أنظمة الرصد والابلاغ والتقييم** : ويعد القرار المبني وفق بيانات علمية موثوقة عنصرا مهما في تعزيز تماسك السياسات العامة لتحقيق التنمية المستدامة، اذ يتطلب هذا التنفيذ أتباع آليات لرصد ما تمت تحقيقه من النتائج، لتحديد الفجوات ومواطن الضعف ومعالجتها بطرق كفؤة وفعالة، فضلا عن تقديم التقارير الدورية إلى الجهات المسؤولة والجمهور، وما ينتج عنه من تغذيه راجعه تساعد على تعديل الاجراءات والسياسات القطاعية وفقا للأثار السلبية المتوقعة[١٨] .

المطلب الثاني: ابعاد العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة.

تعد العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة علاقة وثيقة ومتكاملة تتجلى في ابعاد متعددة ومتداخلة اقتصادية واجتماعية بيئية، تعكس الدور الحيوي للسياسات العامة في رسم البرامج والخطط التنموية وتوجيه مسار العملية التنموية نحو الطريق الصحيح، وتتجسد هذه الابعاد بما يلي :-

اولا : البعد الإقتصادي :

يعد البعد الاقتصادي هو من الابعاد الأساسية التي تعزز العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة، ويتجسد هذا البعد بصوره أساسية في السياسة الاقتصادية التي تضعها الدول وترسم من خلالها الاجراءات الرامية الى تحقيق مجموعه من الأهداف الاقتصادية تتعلق بإشباع الحاجات العامة لأفراد

المجتمع، وتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على مشكلة البطالة فضلا عن الارتقاء بالمستوى المعيشي، عن طريق ترسيخ استراتيجيات تساهم في تحقيق الاستقرار والتوازن في كافة القطاع الاقتصادي للدولة[١٩] .

والسياسة الاقتصادية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة تكون على انواع اهمها :

١ – **السياسة المالية** : يكون محور هذه السياسة حول نشاط الانفاق الحكومي، الانتاجي والإيرادي وكيفية استخدام الاقتراض لهذا النشاط بما يوجه الاقتصاد نحو تحقيق أهداف التنمية[٢٠]، وان الهدف الاساسي لهذه السياسة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، عبر معالجه التضخم والكساد لتحقيق التنمية الاقتصادية[٢١] .

٢ – **السياسة النقدية** : يعمل على صياغتها صناع القرار لتنظيم الامور النقدية من أنواع النقود والقواعد المعنية لإصدار النقود والسعر الخاص بأدوات الوفاء، وكل ما يتعلق بالمنطقة النقدية[٢٢]، وتعمل هذه السياسة على تحفيز القطاع العام وتنشيط السوق المحلية ومعالجة التضخم بما يحفز دخول الدولة في مجالات الاستثمار ويدفع القطاع الخاص بدخول بشراكات مع الحكومة، هذا الامر يشكل داعم لتحقيق اهداف التنمية المستدامة[٢٣] .

وهناك انواع اخرى للسياسة الاقتصادية في هذا المجال منها سياسة الضبط للمحافظة على توازن الضبط، وسياسة الإنعاش التي تتعلق بفرص إطلاق الآلة الاقتصادية، والسياسة التي تتعلق بهيكلية الجهاز الصناعي[٢٤]، تقوم الدولة من خلال هذا البعد على أدارة الموارد الاقتصادية بشكل يحقق احتياجات الافراد بمختلف الاعمال الإنتاجية والخدمية عن طريق سياسة عامة تستند الى عده أطر، تمثل النهج الحكومي وتقوم على الاستخدام الأمثل للموارد[٢٥]، وتبرز فعاليات هذه السياسات بشكل كبير عندما تستجيب لحاجات أفراد الجيل الحاضر مع مراعاة احتياجات الاجيال القادمة بالتوظيف الكفوء للموارد بشكل يحقق العدالة والأنصاف بين الاجيال[٢٦]، فضلا عن سعي هذه السياسات الى تعزيز الدخل والانتاج، وتهدف العديد من السياسات اقتصاديه في اغلب الاحيان الى رفع مستوى الدخل وتحقيق الاستهلاك الرشيد للسلع والخدمات والاستقرار الاقتصادي، وتحقيق مستوى مناسب للتشغيل فالكفاءة الاقتصادية هي اداه مهمة لتحقيق زيادة في الدخل، بشكل يسهم في رفع المستوى المعيشي يضمن نموا اقتصاديا مستدام، وان السياسة العامة في هذا المجال لا تقتصر على تخصيص الموارد فقط وانما تشمل المراجعة والمتابعة لنتائج تطبيقها في المجالات المتعددة، للتأكد من تحقيق الاستدامة الاقتصادية، ويعمل صناع القرار على وضع استراتيجيات مدروسة تتعلق بتقليص الفجوة والتبعية الاقتصادية بما يحقق العدالة في توزيع الثروات[٢٧] .

ثانيا: البعد الاجتماعي :

هو من الأبعاد الرئيسية في العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة، ويتمثل بالسياسة العامة الاجتماعية التي ترسمها الحكومة لتحقيق التوازن في مسارات العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي نتيجة لتحولاتها، ولمواجهه المشاكل الاجتماعية والاوضاع المتجددة، ويتم ذلك عن طريق جهد حكومي ووظيفي، يتبناه النظام السياسي والذي يحقق العدالة الاجتماعية التي تظهر من ضمن مخرجات سياسته لاحتواء الفئات المحتاجة وفق سياسة عامة تخصصيه[٢٨]، فضلا عن دورها في تقليص الفجوة والانصاف بين الافراد في مختلف الاجيال والتوازن في النمو الاقتصادي والديموغرافي والاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، بما يلبي الاحتياجات الضرورية، كالتعليم والصحة والمياه ويحقق الرفاه الاجتماعي[٢٩] .

وتتضح معالم هذا البعد عن طريق سياسات التي تعزز من البناء الاجتماعي والتي تعد مقياس التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في مختلف نواحي الحياة[٣٠]، وعندما توجه لتحقيق الاهداف المرجوة منها، مثل تحقيق العدالة التوزيعية وتحمل المسؤولية وتوزيع المنافع بشكل متساوي، بالإضافة الى اشراك المواطنين في صنع السياسات العامة واتخاذ القرار، فانها تشارك في تعزيز الشفافية بما يضمن التنفيذ الفعال والنمو المستدام، فضلا عن اعدادها وفق سياسة التخطيط والتنسيق الشامل لتنمية الخدمات، وكذلك تأكديها على برامج التنمية الأساسية وتعليم الكبار، ونوادي الشباب، وتمكين المرأة، ورعاية الطفولة والأمومة، بما يضمن توزيع الخدمات الاجتماعية بشكل عادل[٣١]، ويسهم الاهتمام بالجانب الاجتماعي للسياسات التنموية على دوره في تعزيز التماسك الاجتماعي الذي يقلل من معدلات الجريمة والصراعات الاجتماعية، ويزيد من الثقة بين الافراد المجتمع، فضلا عن دورها في تهيئة فرص تحسين التفاعل الاجتماعي، مما يؤدي الى الشعور والاحساس بالأمن، وبهذا تظهر أهميه هذه السياسات في تحقيق التماسك الاجتماعي التي تهدف الى تعزيز التعايش المتناغم أو على الأقل تقليل احتمالات الفتنة المدنية[٣٢]

ثالثا : البعد البيئي :

وهو من المحاور المهمة في تفاعل السياسة العامة مع اهداف التنمية المستدامة، لأنه يعكس سياسة الدولة تجاه البيئة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيزها وتنميتها بشكل مستدام، اذ تعد السياسات البيئية جزء من السياسات العامة للدولة الخاصة بمعالجة المشاكل البيئية والتقليل من اخطارها عبر وضع استراتيجيات تهدف الى حماية صحة الانسان من جميع اشكال التلوث والحد من المخاطر الطبيعية[٣٣] .

وتعمل المؤسسات الحكومية البيئية بالتعاون مع المنظمات الغير الحكومية على صنع سياسات عامة تهدف الى حمايه البيئة ضمن نهج الحوكمة البيئية التي تعتبر وسيلة تعزز من فعالية ورشادة هذه

السياسات، وفقا للمتطلبات الحديثة وتعد عامل من عوامل نجاحها على المدى الطويل[٣٤]، وتعمل هذه السياسات ضمن الاعتبارات التي تضعها الخطط والبرامج التنموية لكافه القطاعات ومراعيه أساليب معالجه الاثار البيئية بالشكل الذي يحقق الترابط بين اهداف التنمية لمختلف القطاعات كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي[٣٥]، ان عملية التنمية في المجال البيئي تتم ضمن إدارة رشيدة للموارد البيئية لتحقيق الارتباط المتبادل بين الانسان والبيئة، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، الذي يضمن المحافظة على إصلاح الاراضي الزراعية واستخدام مصادر الطاقة النظيفة وزياده المساحة الخضراء[٣٦] .

وبما ان التنمية المستدامة تسعى الى الحد من استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل عقلاني والمحافظة على التنوع البيولوجي والانظمة البيئية فهذا يتم وفق برامج وسياسات تنموية لإصلاح الاراضي والغابات، والحد من أقامه المباني العمرانية على الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق الاستناد الى اللوائح والقوانين التي تحكم النشاط الانساني[٣٧]، إن معظم الحكومات تعتمد مبدا الانصاف في سياساتها البيئية هذا المبدأ الذي ينص على تمتع الافراد بالموارد البيئية بشكل متساوي، لا يسمح بتمتع جيل على حساب جيل اخر، مع ضرورة الاستدامة للأجيال اللاحقة[٣٨] ،وان السياسة العامة البيئية تلجا الى تنفيذ الأهداف التنموية بعدة وسائل وأدوات منها، الادوات المؤسسية والتشريعية والادوات المالية والادوات التعليمية والتثقيفية[٣٩]، ويعد اشراك المواطنين في اعداد السياسات البيئية عن طريق صياغه القرارات والسياسات العامة هو من اسباب نجاح هذه السياسات من خلال ابداء الآراء والمقترحات عن طريق ممثليهم المنتخبين، وبالتالي يؤدي نجاحها تحقيق الاهداف التنموية المرسومة[٤٠] .

المطلب الثالث: فاعلية السياسات العامة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة :

يعد تحقيق التنمية المستدامة مرهونًا بمدى قدرة السياسات العامة على تجاوز النمط التقليدي القائم على الفصل القطاعي، والانتقال نحو نهج تكاملي يقوم على التنسيق الأفقي بين القطاعات المختلفة، إلى جانب تعزيز الترابط العمودي بين مستويات الحكم المركزي والمحلي، ويتطلب هذا النهج اعتماد آليات شاملة وتشاركية في تشخيص المشكلات العامة، وصياغة البدائل، واتخاذ القرارات، وتخصيص الموارد، بما ينعكس إيجابًا على أداء الإدارات العامة وسلوك الموظفين العموميين ،إذ تضطلع السلطات المحلية بدور محوري في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يستوجب من الدول العمل على تعزيز التكامل المؤسسي بين مستويات الحكم المختلفة، ووضع أطر وطنية أكثر صلابة تقوم على تقاسم المسؤوليات والموارد في سبيل تحقيق الأهداف التنموية المشتركة[٤١].

وقد تزايد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بأهمية السياسات العامة الرشيدة والعقلانية بوصفها أداة رئيسة لتعبئة الموارد الوطنية، وتحسين كفاءة استخدامها في دعم مسارات التنمية المستدامة وانطلاقًا من هذا التصور، برزت مجموعة من الخصائص والمعايير التي ينبغي أن تتسم بها السياسات الحكومية والفعل الإداري والسياسي حتى تكون قادرة على تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع، ومن أبرزها ما يأتي[٤٢]:

أولًا: المشاركة المجتمعية: تشترط السياسات العامة الرشيدة وجود مشاركة منظمة وفعالة لمختلف فئات المجتمع، وهو ما يتطلب توفير مناخ ملائم لحرية الرأي والتعبير، وضمان حق تكوين الجمعيات والمؤسسات، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في عملية صنع السياسات العامة.

ثانيًا: سيادة القانون: تفترض الرشادة في السياسات العامة وجود أطر قانونية عادلة تطبق على الجميع دون تمييز، وهو ما يستلزم استقلال السلطة القضائية، ونزاهة أجهزة الأمن والشرطة، وخلوها من الفساد أو الانحياز لأي فئة اجتماعية على حساب أخرى.

ثالثًا: الشفافية: تشير الشفافية إلى وضوح إجراءات اتخاذ القرار وتنفيذه وفق القوانين واللوائح المعمول بها، فضلًا عن إتاحة المعلومات للمواطنين وتمكينهم من الوصول إليها بحرية، بما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع.

رابعًا: الاستجابة: تقتضي السياسات العامة الرشيدة أن تتسم المؤسسات الحكومية بالقدرة على الاستجابة الفعالة لمطالب واحتياجات أصحاب المصلحة، ضمن أطر زمنية معقولة، بما يضمن تعزيز الكفاءة وتحقيق الرضا المجتمعي.

خامسًا: التوافق: نظرا لتعدد الفاعلين الاجتماعيين وتباين مصالحهم، تبرز أهمية إيجاد آليات للتوافق المجتمعي تسهم في التوفيق بين المصالح المختلفة، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة قدر الإمكان.

سادسًا: العدالة والمساواة: يرتبط نجاح التنمية المستدامة بمدى إحساس الأفراد بالعدالة وتكافؤ الفرص، وعدم إقصائهم أو تهميشهم على أساس انتماءات اجتماعية أو سياسية، بما يعزز الانتماء المجتمعي والاستقرار الاجتماعي.

سابعًا: الكفاءة والفعالية: تعد الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف بأقل التكاليف الممكنة من السمات الجوهرية للسياسات العامة الرشيدة، بما يضمن تعظيم العوائد التنموية واستدامتها.

ورغم الأهمية البالغة لمبادئ الحكم الرشيد في دعم التنمية المستدامة، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يظل مرتبطًا بمدى عقلانية ورشادة السياسات العامة الحكومية ذاتها، كونها الإطار الذي يوجّه الأداء الحكومي ويقود الدولة في مسار التنمية، ومن شأن اعتماد معايير الرشادة والعقلانية في صنع السياسات العامة أن يسهم في تحقيق جملة من النتائج، من أبرزها تعزيز العوائد الاقتصادية المستدامة، وتوسيع المشاركة المجتمعية، والحد من مظاهر الفساد، ودعم الاستقرار السياسي والاجتماعي، بما يوفر بيئة ملائمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة على المدى الطويل[٤٣].

الخاتمة

يتضح مما سبق أن العلاقة بين السياسة العامة والتنمية المستدامة تمثل المحور الأساسي لتطلعات الدولة نحو تحقيق الأهداف التنموية وتحويلها إلى واقع ملموس، من خلال تبني مبادئ الحوكمة والتكامل لمختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتجلى فعالية هذه السياسات بمدى الإلتزام بالمشاركة والشفافية وسيادة مبدأ القانون، لذا فإن نجاح تطبيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف على وجود سياسة عامة واعية قادرة على تجسيد الإرادة السياسية الحقيقية الموجهة نحو خدمة المجتمع، وكذلك لابد من وجود مؤسسات قادرة على مواجهة التحديات لها القدرة على تهيئة بيئة داعمة نحو تحقيق أهداف الدولة التنموية.

الاستنتاجات

١. السياسة العامة كإطار للتنمية المستدامة: يتضح أن السياسة العامة ليست مجرد أدوات إدارية، بل هي الإطار الذي تُبنى عليه كل جهود التنمية المستدامة، فهي تحدد الأولويات وتوجه الموارد وتضمن انسجام القرارات مع أهداف طويلة الأمد.

٢. الحكم الرشيد والحوكمة أساس النجاح: أثبتت الدراسة أن الحكم الرشيد بما يتضمنه من شفافية ومساءلة ومشاركة، إلى جانب الحوكمة الفعالة، يمثلان الشرط الضروري لنجاح أي سياسة عامة في تحقيق التنمية المستدامة.

٣. ترابط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: لا يمكن النظر إلى التنمية المستدامة من زاوية واحدة، إذ أن الأبعاد الثلاثة مترابطة بشكل وثيق، وأي خلل في أحدها ينعكس سلبًا على البقية، مما يستدعي سياسات متوازنة وشاملة.

٤. أهمية تكامل السياسات وتنسيق المؤسسات: أكدت النتائج أن غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية يؤدي إلى تضارب السياسات وإضعاف فعاليتها، بينما التكامل المؤسسي يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات وتحقيق أهداف التنمية.

٥. الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد ضرورة حتمية: التنمية المستدامة لا تتحقق بالقرارات الآنية فقط، بل تحتاج إلى رؤية استراتيجية بعيدة المدى توازن بين احتياجات الحاضر وتطلعات المستقبل، وتضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة.

التوصيات

١. تعزيز مبادئ الحكم الرشيد: ضرورة ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة والمشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، بما يضمن ثقة المواطن ويعزز فعالية المؤسسات.

٢. دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية: يجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة جزءًا لا يتجزأ من الخطط الوطنية والسياسات القطاعية، بحيث تصبح التنمية المستدامة هدفًا مشتركًا لكل مؤسسات الدولة.

٣. تطوير آليات للرصد والتقييم: إنشاء أنظمة فعالة لمتابعة تنفيذ السياسات العامة وقياس أثرها على التنمية المستدامة، مع تقديم تقارير دورية تساعد على تعديل المسار عند الحاجة.

٤. تشجيع المشاركة المجتمعية: إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة في عملية صنع القرار، لضمان أن تكون السياسات أكثر واقعية وقابلة للتطبيق، ولتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه التنمية.

٥. اعتماد التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد: ضرورة صياغة خطط استراتيجية بعيدة المدى تركز على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والاقتصادية، بما يحقق العدالة بين الأجيال ويضمن استدامة التنمية.

الهوامش

[١]. عادل جار الله معزب، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في البلاد العربية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، ٢٠٢٠، ص ١٨ .

[٢]. الموقع الرسمي للبنك الدولي، للمزيد انظر الى : https://www.worldbank.org ، تاريخ الزيارة ١٠/ ٤/ ٢٠٢٥ .

[٣٣]. حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسة الوحدة العربية، مصر، ٢٠٠٤، ص ١٠٢ -١٠٣.

[٤]. ياسين محمد حمد العيثاوي وأحمد عدنان كاظم، تقويم أثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة: دراسة في البعد السياسي العربي، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العراق، العدد٥٥، ٢٠١٨، ص ٢٣.

[٥].علي مهدي داوود سليمان، التنمية المستدامة والحكم الرشيد : دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة، مجله دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة بغداد، العراق، العدد ٩٣، ٢٠٢٣، ص ٥٦٧ .

[٦]. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الحكومة كمسرع لأهداف التنمية المستدامة، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فرنسا، ٢٠١٩، ص ٢٠ .

[٧]. عبد الرؤوف احمد الحنفي، الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجله البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، مصر المجلد ١، العدد ٨٨، ٢٠٢٤، ص ١٣٣٧ .

[٨]. سماهر محمود ذياب الحوراني، أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الاردن، العدد ٤١، ٢٠٢٤، ص ٨١٤ .

[٩]. ساره فيسون واخرون، حوكمة أهداف التنمية المستدامة: كيف يمكن قيادة دفة تحقيقها بأسرع ما يمكن، مجله دبي للسياسات، كليه محمد بن راشد للإدارة الحكومية، الامارات العربية المتحدة، العدد٥ ، ٢٠٢٠، ص ٥.

[١٠]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة :الاطار العام و التطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة أنموذجا، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٩ ، ص ٤٠ .

[١١]. معجب بن أحمد معجب الزهراني، التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ٤١ .

[١٢]. داليا صبحي جاسم وكاظم علي مهدي، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الناجحة دراسة حالة : راوندا -البرازيل - سنغافوره -ماليزيا، مجلة الدراسات المستدامة، العراق، المجلد ٤، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ١٤٠٦ .

[١٣]. سماهر محمود ذياب الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢٨ .

[١٤]. خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، لبنان، ٢٠٠٧، ص ٢٩ .

[١٥]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ .

[١٦]. علي محمد علي العجمي، مدى تكامل السياسات العامة في البحرين في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الاعمال قسم العلوم السياسية، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٢٢، ص ص ٥٣-٥٤ .

[١٧]. ساره فيسون واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٨ .

[١٨]. علي محمد علي العجمي، المصدر السابق، ص ٥٤ .

[١٩]. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٥١.

[٢٠]. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤ .

[٢١]. أحمد جابر بدران، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤ .

[٢٢]. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩ .

[٢٣]. عقيل مفتن خفيف حمزة، السياسات التنموية العامة وأثرها في معالجة مستويات الفقر والبطالة : العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، العراق،٢٠٢٣، ص ص ١٨-١٩ .

[٢٤]. أحمد جابر بدران، المصدر السابق نفسه، ص ٥٢ .

[٢٥]. عقيل مفتن خفيف حمزة، المصدر السابق نفسه، ص ص ١٧-١٨.

[٢٦]. علي مهدي داوود سلمان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ .

[٢٧]. European Commission. A Framework for Indicators for the Economic and Social Dimensions of Sustainable Agriculture and Rural Development. European Commission, 2001, p. 4 .

[٢٨٢٨]. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، مذكرات توجيهية في السياسات الاجتماعية، مطبعة الامم المتحدة، الولايات المتحده الامريكية، ٢٠٠١، ص ٧ .

[٢٩]. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ٧٩ .

[٣٠].مدحت ابو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، ٢٠١٧، ص ٩٤ .

[٣١]. محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، لبنان، ١٩٨٩، ص ١٥ .

[٣٢] .Dempsey, N., Bramley, G and others, The social dimension of sustainable development: definingurban social sustainability. Sustainable Development, USA, 2011, p.4 .

[٣٣]. مصطفى بابك، السياسة البيئية، مجلة جسر التنمية، العدد٢٥، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٣١.

[٣٤]. نوال تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٣، ص ٥٤ .

[٣٥]. فؤاد جميل خلف، السياسات العامة البيئية والتنمية المستدامة في الصين الشعبية بعد عام ٢٠١٩،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٤، ص ١٧ .

[٣٦]. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧ .

[٣٧]. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن٢٠١٤، ص ٣٠ .

[٣٨] . Sharon beder. Environmental principles policies. university of New south wales. Australia 2000, p. 32 .

[٣٩]. عيسى محمد الغزالي، السياسات البيئية في الاقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،٢٠٠٤، ص ١١ .

[٤٠]. Sharon beder,op,cit. p.70 .

[٤١]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن الدورة الخامسة عشر، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، الأمم المتحدة، ٢٠١٦، ص ٤٣ .

[٤٢]. أبو بكر مصطفى بعيرة وأنس أبو بكر، لاتنمية مستدامة بدون إدارة قوية، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة قاريونس، الجزائر، ص ٣٥.

[٤٣] محمد علي حمود، دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٧، ٢٠١٩، ص ص ٣٧٥-٣٧٦ .

قائمة المصادر

١. عادل جار الله معزب، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في البلاد العربية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ٢٠٢٠.

٢. البنك الدولي https://www.worldbank.org .

٣. حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسة الوحدة العربية، مصر، ٢٠٠٤.

٤. ياسين محمد حمد العيثاوي وأحمد عدنان كاظم، تقويم أثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة: دراسة في البعد السياسي العربي، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العراق، العدد٥٥، ٢٠١٨.

٥. علي مهدي داوود سليمان، التنمية المستدامة والحكم الرشيد: دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة بغداد، العدد ٩٣، ٢٠٢٣.

٦. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الحكومة كمسرع لأهداف التنمية المستدامة، فرنسا، ٢٠١٩.

٧. عبد الرؤوف أحمد الحنفي، الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، مصر، المجلد ١، العدد ٨٨، ٢٠٢٤.

٨. سماهر محمود ذياب الحوراني، أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الأردن، العدد ٤١، ٢٠٢٤.

٩. ساره فيسون وآخرون، حوكمة أهداف التنمية المستدامة: كيف يمكن قيادة دفة تحقيقها بأسرع ما يمكن، مجلة دبي للسياسات، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، الإمارات، العدد ٥، ٢٠٢٠.

١٠. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات – دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٩.

١١. معجب بن أحمد معجب الزهراني، التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

١٢. داليا صبحي جاسم وكاظم علي مهدي، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الناجحة – دراسة حالة: رواندا، البرازيل، سنغافورة، ماليزيا، مجلة الدراسات المستدامة، العراق، المجلد ٤، العدد ٤، ٢٠٢٢.

١٣. خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، لبنان، ٢٠٠٧.

١٤. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٤.

١٥. عقيل مفتن خفيف حمزة، السياسات التنموية العامة وأثرها في معالجة مستويات الفقر والبطالة: العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٣.

١٦. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، مذكرات توجيهية في السياسات الاجتماعية، مطبعة الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠١.

١٧. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.

١٨. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، ٢٠١٧.

١٩. محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، لبنان، ١٩٨٩.

٢٠. مصطفى بابك، السياسة البيئية، مجلة جسر التنمية، العدد ٢٥، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤.

٢١. نوال تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٣.

٢٢. فؤاد جميل خلف، السياسات العامة البيئية والتنمية المستدامة في الصين الشعبية بعد عام ٢٠١٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢٤.

٢٣. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤.

٢٤. عيسى محمد الغزالي، السياسات البيئية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤.

٢٥. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن الدورة الخامسة عشر، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، الأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٢٦. أبو بكر مصطفى بعيرة وأنس أبو بكر، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوية، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة قاريونس، الجزائر.

٢٧. محمد علي حمود، دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٧، ٢٠١٩.

28. European Commission, A Framework for Indicators for the Economic and Social Dimensions of Sustainable Agriculture and Rural Development, 2001 .
29. Dempsey, N., Bramley, G. and others, The Social Dimension of Sustainable Development: Defining Urban Social Sustainability, Sustainable Development, USA, 2011 .
30. Sharon Beder, Environmental Principles and Policies, University of New South Wales, **Australia, 2000.**